IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (Vol.03) (No.03):P(219-236)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363

Official and Parallel Exchange Rates in Iraq: An Analysis of the Gap and Its Impacts on Economic Behavior

Lecturer Dr.
Mahdi Alwan Rahima Al-Oqabi
mrahima@uowasit.edu.iq

Lecturer Dr.
Najwan Mohammed Ali Khalaf
najali@uowasit.edu.iq

College of Administration and Economics / University of Wasit
College of Administration and Economics / University of Wasit

ABSTRACT : This study aims to analyze the evolution of the exchange rate gap between the official and parallel markets in the Iraqi economy and to identify the main economic factors influencing it, as well as its implications for monetary stability and overall macroeconomic performance during the period 2018–2024. The importance of this study stems from the fact that the exchange rate represents one of the most sensitive macroeconomic variables in rentier economies, particularly in Iraq, which relies heavily on oil revenues as the primary source of foreign currency.

The study adopts a descriptive–analytical approach based on official data issued by the Central Bank of Iraq, the Ministry of Planning, the Ministry of Oil, and international institutions. The analysis focuses on the development of the official and parallel exchange rates, the measurement of the gap between them, and its relationship with key economic variables, including inflation rates, foreign exchange reserves, the oil trade balance, and external shocks.

The results indicate that the exchange rate gap in Iraq persisted and fluctuated throughout the study period despite repeated monetary policy interventions, reflecting structural distortions in the foreign exchange market and inefficiencies within the formal banking system. The findings also reveal that adjustments in the official exchange rate alone were insufficient to eliminate the gap, particularly in the presence of speculative and precautionary demand for foreign currency, alongside the effects of external shocks and oil price volatility. Moreover, the study confirms a clear relationship between the widening exchange rate gap and rising inflation rates, while oil trade surpluses did not automatically translate into exchange rate stability.

The study concludes that achieving sustainable exchange rate stability in Iraq requires a comprehensive reform package, including strengthening the efficiency of the banking system, improving foreign reserve management, enhancing coordination between monetary and fiscal policies, and diversifying the productive base of the economy to reduce dependence on oil revenues.

Keywords: Exchange Rate Imbalances, Exchange Rate Gap, Sustainable Monetary Stability.

DOI: 10.69938/Keas.26030315

سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق: تحليل الفجوة وتأثيراتها على السلوك الاقتصادي

المدرس الدكتور
مهدي علوان رحيمه العقابي
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط
mrahima@uowasit.edu.iq

المدرس الدكتور
نجوان محمد علي خلف
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط
najali@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور فجوة سعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر الموازي في الاقتصاد العراقي، وبيان العوامل الاقتصادية المؤثرة فيها وانعكاساتها على الاستقرار النقدي والأداء الاقتصادي الكلي خلال المدة (2018–2024)، تنبع

أهمية الدراسة من كون سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر حساسية في الاقتصادات الريعية، ولا سيما الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في توفير العملة الأجنبية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط، ووزارة النفط، وصندوق النقد الدولي، حيث جرى تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي، وقياس الفجوة بينهما، وربطها بعدد من المتغيرات الاقتصادية، أبرزها معدلات التضخم، حجم الاحتياطيات الأجنبية، الميزان التجاري النفطي، والصدمات الخارجية، وأظهرت نتائج البحث أن فجوة سعر الصرف في العراق اتسمت بالاستمرار والتذبذب خلال مدة الدراسة، رغم تدخلات السياسة النقدية، وهو ما يعكس وجود اختلالات هيكلية في سوق الصرف الأجنبي وضعف كفاءة القنوات المصرفية الرسمية، كما بينت النتائج أن تعديل سعر الصرف الرسمي لوحده لم يكن كافيًا لاحتواء الفجوة، في ظل تنامي الطلب التحوطي والمضاربي على الدولار، وتأثير الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط. وأثبتت الدراسة وجود علاقة واضحة بين اتساع فجوة سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، فضلًا عن محدودية أثر فوائض الميزان التجاري النفطي على استقرار سوق الصرف.

خلص البحث إلى ضرورة تبني حزمة إصلاحات متكاملة تشمل تعزيز كفاءة النظام المصرفي، وتحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية، وتفعيل التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، فضلًا عن العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، بما يسهم في تحقيق استقرار مستدام في سعر الصرف وتقليص الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي.

الكلمات الافتتاحية: اختلالات سعر الصرف، فجوة سعر الصرف، الاستقرار النقدي المستدام.

المبحث الأول: المقدمة ومنهجية البحث

شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 تحولات نقدية وهيكلية عميقة، انعكست بشكل واضح على سلوك سعر الصرف، حيث برزت ظاهرة التباين بين السعر الرسمي والموازي بوصفها إحدى أبرز الإشكاليات التي واجهت السياسة النقدية. وقد أدت هذه الفجوة إلى آثار اقتصادية متعددة شملت الاستقرار النقدي، مستويات الأسعار، النشاط التجاري، وتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، وتكتسب دراسة هذه الظاهرة أهمية خاصة في ظل استمرار الضغوط الداخلية والخارجية على الاقتصاد العراقي، مما يستدعي تحليلًا علميًا معمقًا يربط بين أسباب الفجوة ونتائجها الاقتصادية الكلية وتُعَدُّ منهجية البحث أساس البحث العلمي السليم, إذْ تتضحُ مِنْ خلالها المشكلة التي دعتْ الباحث إلى أنْ يضعَ هدفاً لإيجادِ حلولٍ علميةٍ لها, والفرضيات المسبقة للحلولِ المطروحةِ, فضلاً عَنْ توضيحِ أهميةِ البحث ومنهجه وأساليب الدراسة العملية, عليهِ فإنَّ منهجية البحث تمثلت بالآتي:

1-1: مشكلة البحث[1] Research Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة مستمرة ومتذبذبة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق، وما يرافقها من آثار سلبية محتملة على الاستقرار الاقتصادي، في ظل محدودية الدراسات العراقية التي تناولت هذه الظاهرة من منظور تحليلي وقياسي متكامل يفسر أسبابها ونتائجها في آنٍ واحد.

2-1: أهداف البحث Research Objectives

تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق.
قياس حجم الفجوة بين السعرين خلال مدة الدراسة.
تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة في اتساع الفجوة.
تحليل آثار الفجوة على التضخم، التجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي.
اقتراح سياسات اقتصادية للحد من اختلالات سعر الصرف.

3-1: أهمية البحث Research Importance

دعم صانع القرار النقدي في تقييم سياسات سعر الصرف.
المساعدة في وضع سياسات للحد من اتساع الفجوة السعرية

4-1: فرضية البحث Research Hypothese

يستندُ البحثُ إلى الفرضياتِ الأساس الآتية:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفجوة السعرية والتضخم في العراق.
تؤثر اختلالات سعر الصرف سلبًا في الاستقرار النقدي.
تسهم السياسة النقدية في تقليص الفجوة بين السعرين عند توافر الاحتياطيات الكافية.
تؤدي الصدمات الخارجية إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

5-1: منهج البحث Research Method

لتحقيق أهداف البحث سيتُمّ اعتماد المناهج الآتية:

[1] سيتم اعتماد ترقيم الفقرات الرئيسة للدلالة على (مبحثِ, فقرة رئيسةِ) على مدى البحث.

المنهج الاستقرائي في استعراض الادبيات والنصوص للبحث مِنْ خلالِ استقراء المصادر والأدبيات ذات العلاقة بموضوعِ البحث بغية التوصل إلى استنتاجات نظريةٍ تدعم أفكار الباحث.
المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل البيانات التي سيتُمّ الحصول عليها مِنَ الدراسةِ لعرض تطور سعر الصرف.
النموذج القياسي لقياس العلاقات القصيرة وطويلة الاجل وذلك من خلال بيان اتجاه العلاقة.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي والنظري لاختلالات سعر الصرف

يُعد سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر حساسية في الاقتصادات النامية، لاسيما تلك التي تتسم بضعف القاعدة الإنتاجية واعتمادها الكبير على الخارج في تلبية احتياجاتها السلعية والنقدية، وفي هذا السياق، يبرز الاقتصاد العراقي بوصفه نموذجًا يعاني من اختلالات واضحة في سوق الصرف الأجنبي، تمثلت بظهور فجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية معمقة لتفسير أسباب هذه الظاهرة وتحليل آثارها الاقتصادية، لذا سيتم تقسيم المبحث إلى الفقرات الآتية:

2-1: الاطار النظري لسعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف

The concept of exchange rate

يعرّف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويعكس هذا السعر القوة الشرائية النسبية للعملات، فضلًا عن كونه أداة مهمة في توجيه التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال (Mishkin, 2019, p. 456).

ويُنظر إلى سعر الصرف في التحليل الاقتصادي بوصفه متغيرًا كليًا يؤثر ويتأثر بمستويات التضخم، أسعار الفائدة، الميزان التجاري، والسياسة النقدية (Krugman, Obstfeld & Melitz, 2018, p. 389).

ثانياً: انواع سعر الصرف

Types of exchange rates

يمكن التمييز بين عدة أنواع لسعر الصرف، أهمها:

1- سعر الصرف الثابت: حيث تلتزم السلطة النقدية بتثبيت العملة عند مستوى محدد.

2- سعر الصرف المرن: يتحدد وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف.

3- سعر الصرف المُدار: يجمع بين خصائص النظامين السابقين (IMF, 2022, p. 74).

ويُعد النظام المُدار الأكثر شيوعًا في الاقتصادات النامية، ومنها العراق، نظرًا لارتباطه بأهداف الاستقرار النقدي (عبد الله، 2017، ص 112).

ثالثاً: سعر الصرف الرسمي والموازي

Official and parallel exchange rate

سعر الصرف الرسمي:

سعر الصرف الرسمي هو السعر الذي تحدده أو تعلنه السلطة النقدية، ويُستخدم في المعاملات الحكومية والرسمية، ويعكس توجهات السياسة النقدية للدولة (Jhingan, 2016, p. 522).

وسعر الصرف الموازي:

يمثل سعر الصرف الموازي السعر الذي يتحدد خارج القنوات الرسمية، وغالبًا ما ينشأ نتيجة القيود المفروضة على سوق الصرف أو عدم كفاية المعروض من العملة الأجنبية (Todaro & Smith, 2020, p. 618).

اسباب نشوء الفجوة بين السعريين:

تتعدد أسباب ظهور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ومن أبرزها:

أ- ضعف الاحتياطيات الأجنبية
ب- القيود على التحويلات الخارجية
ت- المضاربات وتوقعات عدم الاستقرار
ث- الصدمات الخارجية الاقتصادية والسياسية

ويرى كروجمان أن استمرار الفجوة يعكس فشلًا في التوازن بين جانبي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي (Krugman et al., 2018, p. 401).

النظريات المفسرة لفجوة سعر الصرف:

1- نظرية العرض والطلب

تفسر هذه النظرية نشوء السوق الموازي نتيجة اختلال التوازن بين الطلب على العملات الأجنبية والمعروض منها، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من عجز تجاري مزمن (Salvatore, 2017, p. 512).

2- نظرية التوقعات

تفترض هذه النظرية أن التوقعات السلبية بشأن العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يوسع الفجوة السعرية (Mankiw, 2020, p. 318).

3- نظرية الصدمات الخارجية

تؤكد هذه النظرية أن الأزمات العالمية، والعقوبات الاقتصادية، وتقلبات أسعار النفط، تؤدي إلى اضطرابات حادة في سوق الصرف، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على الاقتصاد العراقي (Blanchard, 2021, p. 604).

المبحث الثالث:التحليل الاقتصادي لتطور سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما في العراق

نلاحظ من خلال جدول (1) أن سعر الصرف الرسمي في عام 2018 شهد استقرارًا عند مستوى (1182 دينار/دولار)، وهو ما يعكس تبني البنك المركزي العراقي سياسة تثبيت سعر الصرف بهدف دعم الاستقرار النقدي بعد تحسن الإيرادات النفطية، في المقابل بلغ سعر الصرف الموازي (1200 دينار/دولار)، مسجلًا فجوة محدودة بلغت (18 دينارًا)، ويُعزى ضيق الفجوة خلال هذا العام إلى وفرة نسبية في الاحتياطيات الأجنبية وتحسن تدفقات الدولار عبر نافذة بيع العملة، فضلًا عن استقرار الأوضاع الاقتصادية نسبيًا (البنك المركزي العراقي، 2018، ص 45)، أما عام 2019 استمر السعر الرسمي بالثبات عند (1182 دينار/دولار)، في حين ارتفع السعر الموازي إلى (1210 دينار/دولار)، مما أدى إلى اتساع الفجوة إلى (28 دينارًا)، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار لأغراض الاستيراد، إلى جانب تنامي التوقعات بعدم مرونة السياسة النقدية في الاستجابة للطلب المتزايد على العملة الأجنبية، رغم استمرار الاستقرار النفطي (صندوق النقد الدولي، 2019، ص 22)، وعند مطلع عام 2020 حافظ السعر الرسمي على مستواه السابق، بينما ارتفع السعر الموازي إلى (1230 دينار/دولار)، لتتسع الفجوة إلى (48 دينارًا)، ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى صدمة جائحة كوفيد-19، التي تسببت بانخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة، ما زاد من الطلب التحوطي على الدولار في السوق الموازي، في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي (البنك الدولي، 2020، ص 67).

شهد عام 2021 تحولًا جوهريًا في سياسة سعر الصرف، حيث جرى تعديل السعر الرسمي إلى (1450 دينار/دولار) ضمن ما عُرف بإجراءات الإصلاح المالي، إلا أن السعر الموازي ارتفع إلى (1520 دينار/دولار)، لتبلغ الفجوة (70 دينارًا)، ويشير ذلك إلى أن تعديل السعر الرسمي لم يكن كافيًا لامتصاص الضغوط السوقية، بسبب ضعف القنوات المصرفية واستمرار الطلب غير الرسمي على الدولار (البنك المركزي العراقي، 2021، ص 18)، وعند عام 2022 فقد استقر السعر الرسمي عند (1450 دينار/دولار)، بينما قفز السعر الموازي إلى (1600 دينار/دولار)، مسجلًا أكبر فجوة خلال مدة الدراسة بلغت (150 دينارًا)، ويُعزى هذا الاتساع الحاد إلى تشديد إجراءات الامتثال المالي والتحويلات الخارجية، فضلًا عن ارتفاع الطلب على الدولار نتيجة الصدمات العالمية وارتفاع الأسعار الدولية، رغم تحسن الاحتياطيات الأجنبية (IMF، 2022، ص 41)، وخلال عام 2023 فقد انخفض السعر الرسمي إلى (1310 دينار/دولار) ضمن سياسة إعادة ضبط سعر الصرف، إلا أن السعر الموازي بقي مرتفعًا عند (1450 دينار/دولار)، مع فجوة بلغت (140 دينارًا)، ويعكس ذلك استمرار اختلالات سوق الصرف، حيث لم يواكب العرض الرسمي من الدولار الطلب الحقيقي في السوق، إضافة إلى ضعف الثقة قصيرة الأجل بالإجراءات النقدية (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 29)، وخلال عام 2024 واصل السعر الرسمي انخفاضه التدريجي ليصل إلى (1300 دينار/دولار)، في حين تراجع السعر الموازي إلى (1400 دينار/دولار)، لتتقلص الفجوة إلى (100 دينار)، ويُعزى هذا الانخفاض النسبي في الفجوة إلى تحسن إدارة نافذة بيع العملة، وزيادة التنسيق بين السياسة النقدية والرقابة المصرفية، فضلًا عن تحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي (وزارة التخطيط، 2024، ص 52).

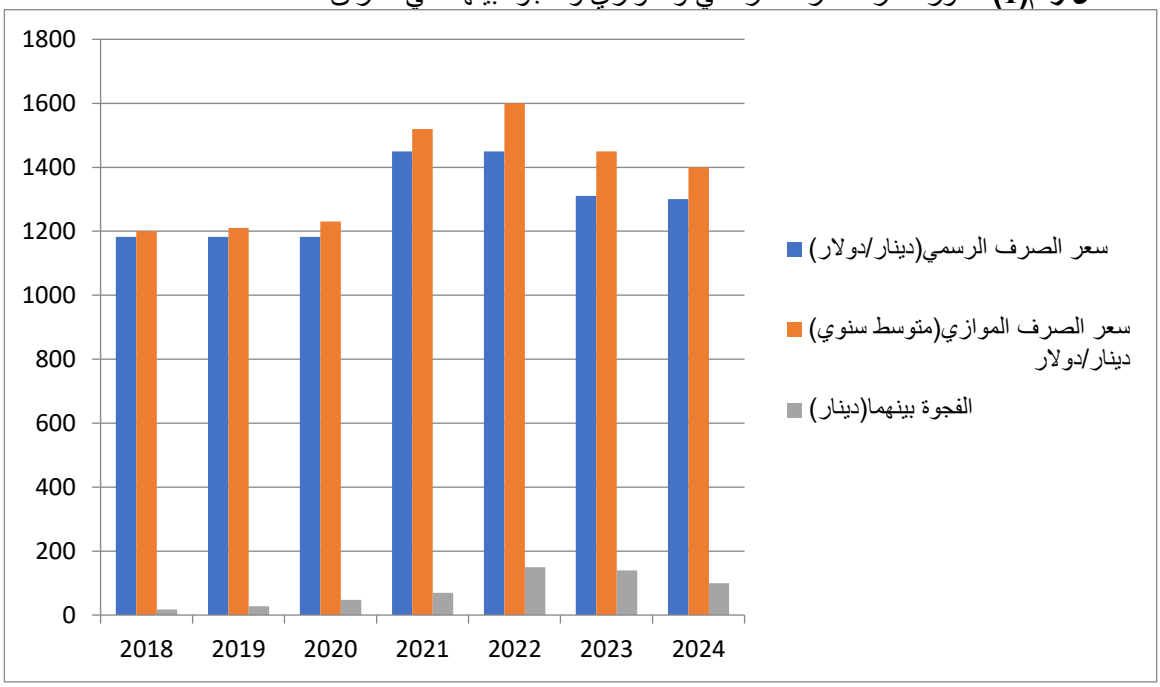
تُظهر البيانات أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق تتأثر أساسًا بالعوامل النقدية والمؤسسية أكثر من تأثرها بالأسس الاقتصادية الحقيقية، كما أن تعديل السعر الرسمي وحده لا يكفي لمعالجة اختلالات سوق الصرف ما لم يُدعَم بإصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية.

الجدول رقم (1) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما في العراق

ت	السنة	سعر الصرف الرسمي(دينار/دولار)	سعر الصرف الموازي(متوسط سنوي) دينار/دولار	الفجوة بينهما(دينار)
.1	2018	1182	1200	18
.2	2019	1182	1210	28
.3	2020	1182	1230	48
.4	2021	1450	1520	70
.5	2022	1450	1600	150
.6	2023	1310	1450	140
.7	2024	1300	1400	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية المختلفة

شكل رقم(1) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

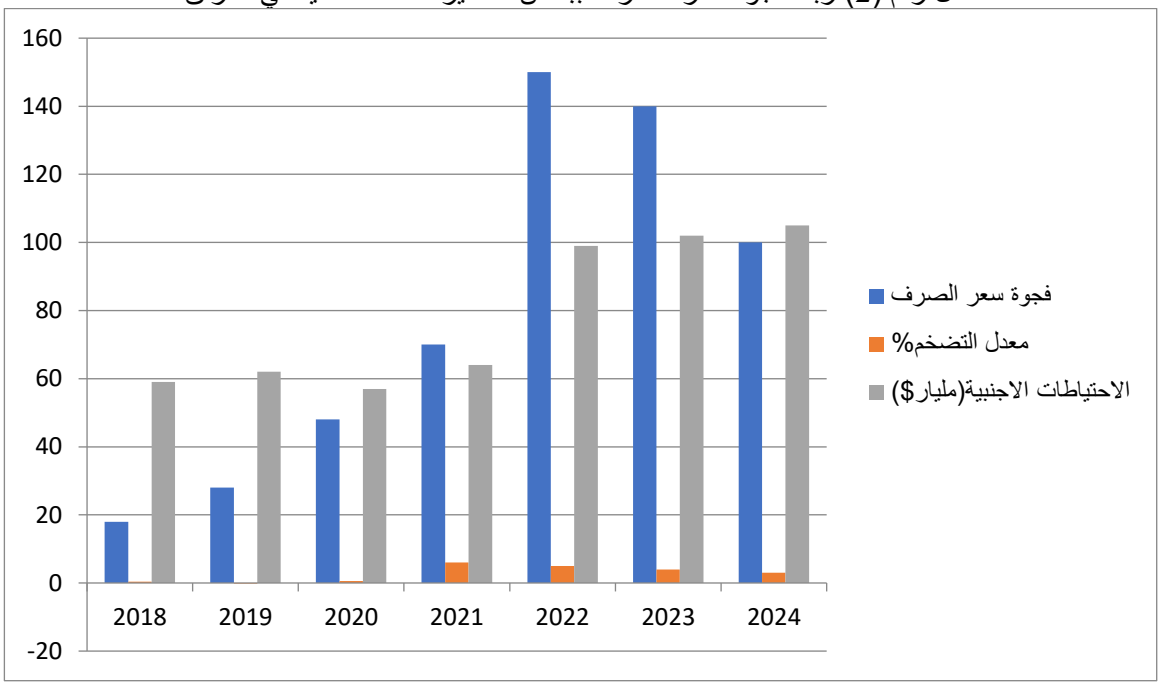
يوضح الجدول رقم (2) العلاقة بين فجوة سعر الصرف وكل من معدل التضخم والاحتياطيات الأجنبية في العراق، بما يسمح بتحليل التفاعلات النقدية والهيكلية المؤثرة في استقرار سوق الصرف، فنلاحظ خلال عام 2018 سجلت فجوة سعر صرف محدودة بلغت (18 دينارًا)، متزامنة مع معدل تضخم منخفض جدًا (0.4%) واحتياطيات أجنبية بحدود (59 مليار دولار)، ويعكس ذلك قوة الموقف الخارجي للعراق آنذاك، حيث ساهمت وفرة الاحتياطيات في تمكين البنك المركزي من التدخل الفعّال في سوق الصرف، مما حدّ من نشاط السوق الموازي وأسهم في استقرار المستوى العام للأسعار، وتشير هذه المعطيات إلى علاقة عكسية بين مستوى الاحتياطيات واتساع فجوة سعر الصرف (البنك المركزي العراقي، 2018، ص 73)، اما في عام 2019 فقد ارتفعت فجوة سعر الصرف إلى (28 دينارًا)، رغم تسجيل معدل تضخم سالب (-0.2%) وارتفاع الاحتياطيات إلى (62 مليار دولار). ويكشف هذا التطور أن فجوة سعر الصرف في العراق لا ترتبط بالتضخم فقط، بل تتأثر بعوامل أخرى مثل زيادة الطلب غير التجاري على الدولار، وضعف كفاءة القنوات المصرفية الرسمية، إضافة إلى توسع الإنفاق الحكومي، ما أدى إلى زيادة التعامل في السوق الموازي رغم الاستقرار السعري النسبي (البنك المركزي العراقي، 2019، ص 81)، وعند مطلع عام 2020 اتسعت فجوة سعر الصرف إلى (48 دينارًا) بالتزامن مع ارتفاع التضخم إلى (0.6%) وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى (57 مليار دولار)، ويُعزى ذلك إلى الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، الأمر الذي قلّص تدفقات العملة الأجنبية وأضعف قدرة البنك المركزي على الدفاع عن استقرار سعر الصرف، ما أدى إلى تنامي الفجوة وبدء انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية (وزارة التخطيط، 2020، ص 44)، وخلال عام 2021 سجلت فجوة سعر الصرف (70 دينارًا) بالتزامن مع ارتفاع حاد في معدل التضخم إلى (6%)، رغم زيادة الاحتياطيات الأجنبية إلى (64 مليار دولار)، ويُعزى هذا التطور إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي رسميًا، والذي انعكس مباشرة على الأسعار المحلية عبر قناة الاستيراد، ما يؤكد قوة ظاهرة انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم في الاقتصاد العراقي، حتى في ظل تحسن الاحتياطيات الأجنبية (Mishkin, 2019, p. 312)، وعند عام 2022، بلغت فجوة سعر الصرف ذروتها عند (150 دينارًا)، رغم ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى (99 مليار دولار) وتراجع معدل التضخم نسبيًا إلى (5%)، ويشير هذا التباين إلى أن اتساع الفجوة لم يكن ناتجًا عن ضعف الأساسيات الاقتصادية، بل عن القيود التنظيمية المشددة على التحويلات الخارجية واعتماد نظام الامتثال الجديد، مما أدى إلى اختناقات في عرض الدولار داخل السوق الرسمية واتساع السوق الموازي (IMF, 2022, p. 91)، وفي عام 2023، استمرت فجوة سعر الصرف عند مستوى مرتفع بلغ (140 دينارًا)، مع تراجع التضخم إلى (4%) وارتفاع الاحتياطيات إلى (102 مليار دولار)، ويعكس هذا الوضع تحسنًا نسبيًا في الاستقرار النقدي، إلا أن استمرار الفجوة يدل على وجود اختلالات هيكلية عميقة في سوق الصرف، ولا سيما ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والتجارية، واستمرار الطلب غير المنتج على الدولار (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 88)، واخيرا عام 2024، انخفضت فجوة سعر الصرف إلى (100 دينار)، مترافقة مع انخفاض التضخم إلى (3%) وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى (105 مليارات دولار)، ويُعزى هذا التحسن إلى تعزيز إجراءات تنظيم نافذة بيع العملة، وتحسن العلاقات مع المصارف المراسلة، وزيادة كفاءة إدارة الاحتياطيات، ما ساهم في تقليص الفجوة وتعزيز الثقة النسبية بسوق الصرف (World Bank, 2024, p. 134).

الجدول رقم (2)
ربط فجوة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

ت	السنة	فجوة سعر الصرف	معدل التضخم%	الاحتياطات الاجنبية(مليار$)
.1	2018	18	0.4	59
.2	2019	28	0.2-	62
.3	2020	48	0.6	57
.4	2021	70	6.0	64
.5	2022	150	5.0	99
.6	2023	140	4.0	102
.7	2024	100	3.0	105

المصدر: البنك المركزي العراقي

شكل رقم (2) ربط فجوة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(2)

يبيّن الجدول رقم (3) العلاقة بين فجوة سعر الصرف وكل من الصادرات النفطية والواردات السلعية، وانعكاس ذلك على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، بوصفه اقتصادًا ريعيًا يعتمد بدرجة عالية على النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، ففي عام 2018، سجل العراق فائضًا تجاريًا بلغ (33 مليار دولار)، مدفوعًا بارتفاع الصادرات النفطية إلى (89 مليار دولار) مقابل واردات بلغت (56 مليار دولار)، بالتزامن مع فجوة سعر صرف محدودة (18 دينارًا)، ويعكس هذا الوضع قوة الإيرادات النفطية واستقرار سوق الصرف، حيث أسهم الفائض التجاري في تعزيز عرض الدولار داخل الاقتصاد، مما حدّ من الضغوط على السوق الموازي (وزارة النفط العراقية، 2018، ص 22)، وعند مطلع عام 2019، انخفض الفائض التجاري إلى (28 مليار دولار)، نتيجة تراجع الصادرات النفطية إلى (83 مليار دولار) مع بقاء الواردات عند مستويات مرتفعة نسبيًا (55 مليار دولار)، وترافق ذلك مع اتساع فجوة سعر الصرف إلى (28 دينارًا)، ويشير هذا التطور إلى أن تقلص الفائض التجاري أدى إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبي، ما ساهم في زيادة الضغوط على سعر الصرف الموازي (وزارة النفط العراقية، 2019، ص 25)، اما عام 2020 فقد تحول الميزان التجاري إلى عجز بلغ (6 مليارات دولار)، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات النفطية إلى (41 مليار دولار) بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، في حين بلغت الواردات (47 مليار دولار)، وتزامن ذلك مع اتساع فجوة سعر الصرف إلى (48 دينارًا)، ما يعكس العلاقة الطردية بين تدهور الميزان التجاري واتساع فجوة سعر الصرف في ظل ضعف تدفقات العملة الأجنبية (OPEC, 2020, p. 54)، وعند بداية عام 2021 فقد ارتفع الفائض التجاري إلى (15 مليار دولار)، مدفوعًا بتحسن الصادرات النفطية إلى (75 مليار دولار)، رغم ارتفاع الواردات إلى (60 مليار دولار)، إلا أن فجوة سعر الصرف اتسعت إلى (70 دينارًا) نتيجة تخفيض قيمة الدينار رسميًا. ويُظهر ذلك أن تحسن الميزان التجاري لم يكن كافيًا لاحتواء الفجوة بسبب الصدمة النقدية الناتجة عن تعديل سعر الصرف الرسمي (البنك المركزي العراقي، 2021، ص 66)، اما عام 2022 ، فقد قفز الفائض

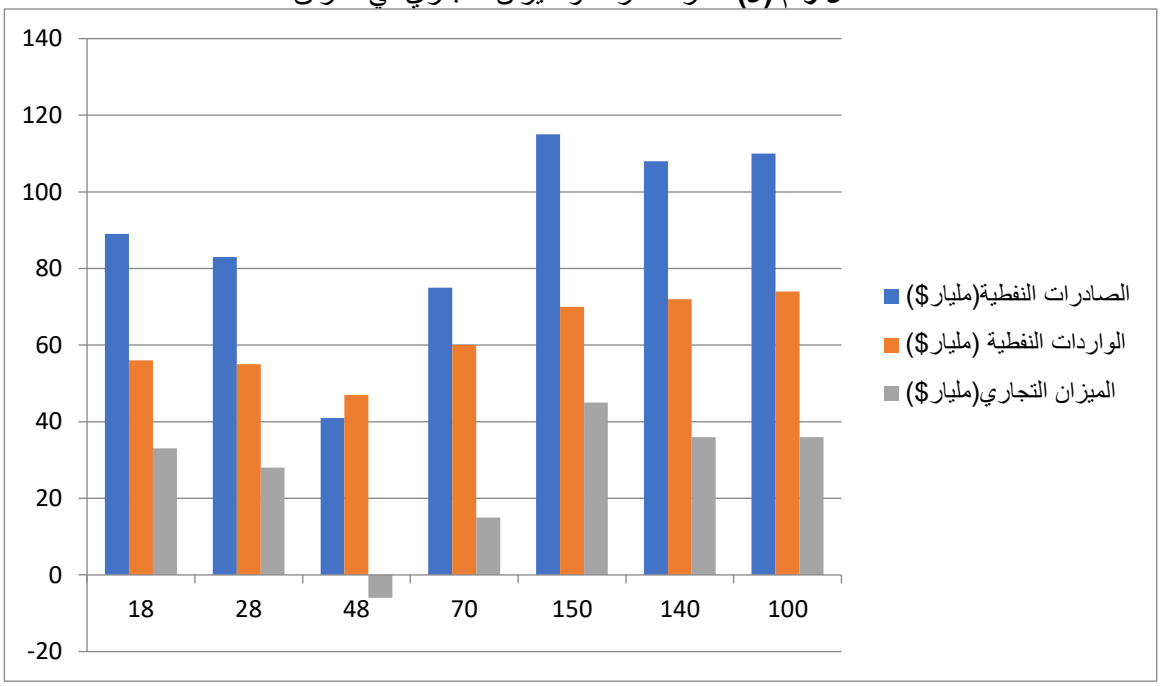
التجاري إلى (45 مليار دولار) مع ارتفاع الصادرات النفطية إلى (115 مليار دولار)، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط العالمية، رغم زيادة الواردات إلى (70 مليار دولار)، ورغم هذا التحسن الكبير في الميزان التجاري، بلغت فجوة سعر الصرف ذروتها عند (150 دينارًا)، ما يؤكد أن اتساع الفجوة لم يكن ناتجًا عن ضعف الميزان التجاري، بل عن القيود التنظيمية على التحويلات الخارجية وآليات الامتثال المالي (IMF, 2022, p. 97)، وفي عام 2023، تراجع الفائض التجاري إلى (36 مليار دولار)، مع انخفاض الصادرات النفطية إلى (108 مليارات دولار) وارتفاع الواردات إلى (72 مليار دولار). واستمرت فجوة سعر الصرف عند مستوى مرتفع بلغ (140 دينارًا)، ما يشير إلى أن تحسن الميزان التجاري النسبي لم ينعكس فورًا على استقرار سوق الصرف بسبب استمرار الاختلالات المؤسسية وضعف كفاءة القنوات الرسمية لتدفق الدولار (وزارة النفط العراقية، 2023، ص 31)، وخلال عام 2024، حافظ الميزان التجاري على فائض قدره (36 مليار دولار)، نتيجة استقرار الصادرات النفطية عند (110 مليارات دولار) مقابل واردات بلغت (74 مليار دولار)، بالتزامن مع تراجع فجوة سعر الصرف إلى (100 دينار)، ويعكس هذا التطور تحسنًا نسبيًا في انتقال أثر الفائض التجاري إلى سوق الصرف، نتيجة تحسن إدارة السياسة النقدية وتعزيز التنسيق بين السياسة التجارية والنقدية (World Bank, 2024, p. 141).

الجدول رقم (3)
سعر الصرف والميزان التجاري في العراق

ت	السنة	فجوة سعر الصرف	الصادرات النفطية(مليار$)	الواردات النفطية (مليار$)	الميزان التجاري(مليار$)
.1	2018	18	89	56	33
.2	2019	28	83	55	28
.3	2020	48	41	47	6-
.4	2021	70	75	60	15
.5	2022	150	115	70	45
.6	2023	140	108	72	36
.7	2024	100	110	74	36

المصدر: وزارة النفط العراقية.

شكل رقم (3) سعر الصرف والميزان التجاري في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(3)

من خلال جدول (4) بلغت فجوة سعر الصرف 18 دينارًا فقط، بالتزامن مع عرض نقدي قدره 93 تريليون دينار ومعدل نمو نقدي 7.2%، ما يعكس حالة من الاستقرار النسبي في سوق الصرف، ويُعزى ذلك إلى توازن نسبي بين عرض النقد والطلب على

الدولار، فضلًا عن استمرار تدخلات البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة واستقرار الإيرادات النفطية خلال تلك السنة (البنك المركزي العراقي، 2019، ص 45؛ وزارة المالية العراقية، 2019، ص 12)، وفي عام 2019 حيث ارتفعت فجوة سعر الصرف إلى 28 دينارًا رغم زيادة عرض النقد إلى 98 تريليون دينار وتراجع معدل النمو النقدي إلى 5.4%، ويشير ذلك إلى تصاعد تأثير العوامل السلوكية والتوقعات السوقية، إلى جانب الطلب التحوطي على الدولار، وهو ما يحدّ من فاعلية السياسة النقدية التقليدية في ضبط السعر الموازي (IMF, 2020, p. 21؛ البنك المركزي العراقي، 2020، ص 38)، وعند مطلع عام 2020 اتسعت الفجوة إلى 48 دينارًا، مع ارتفاع عرض النقد إلى 106 تريليون دينار وزيادة معدل النمو النقدي إلى 8.1%. ويُعزى هذا التطور إلى الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، والتي دفعت الحكومة إلى التوسع النقدي لتمويل العجز، ما انعكس مباشرة في زيادة الطلب على العملة الأجنبية واتساع السوق الموازي (وزارة المالية العراقية، 2021، ص 19؛ IMF, 2021, p. 34)، وفي عام 2021، سجّلت فجوة سعر الصرف 70 دينارًا مع استمرار التوسع النقدي ليصل عرض النقود إلى 117 تريليون دينار وارتفاع النمو النقدي إلى 10.2%، ويعكس ذلك تراكم آثار السياسة التوسعية في السنوات السابقة، إضافة إلى ضعف الثقة بالعملة المحلية رغم تحسن أسعار النفط، وهو ما حدّ من قدرة السياسة النقدية على احتواء الفجوة السعرية (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 52)، وفي عام 2022، بلغت فجوة سعر الصرف ذروتها عند 150 دينارًا، بالتزامن مع عرض نقدي قدره 129 تريليون دينار واستمرار النمو النقدي المرتفع، ويُعزى هذا الارتفاع الحاد إلى تشديد إجراءات الامتثال في نافذة بيع العملة وربط التحويلات الخارجية بالمنصات الدولية، ما أدى إلى تقييد العرض الفعلي للدولار في السوق، رغم ارتفاع الإيرادات النفطية (IMF, 2023, p. 41؛ البنك المركزي العراقي، 2023، ص 27)، وعند عام 2023، تراجعت فجوة سعر الصرف نسبيًا إلى 140 دينارًا مع ارتفاع عرض النقد إلى 138 تريليون دينار وتراجع النمو النقدي إلى 7.0%، ويشير ذلك إلى بداية استجابة السوق لإجراءات الإصلاح النقدي والتنظيم المصرفي، ولا سيما توسيع قاعدة المصارف الملتزمة بالتحويلات الرسمية، وإن ظل مستوى الفجوة مرتفعًا (البنك المركزي العراقي، 2024، ص 33)، وفي عام 2024، انخفضت فجوة سعر الصرف إلى 100 دينار، بالتزامن مع وصول عرض النقد إلى 145 تريليون دينار وتراجع النمو النقدي إلى 5.1%، ويعكس هذا التطور تحسن إدارة السيولة المحلية وتعزيز كفاءة أدوات السياسة النقدية، ولا سيما في ما يتعلق بتنظيم الطلب على الدولار وتحسين آليات الاستقرار النقدي (وزارة المالية العراقية، 2024، ص 22؛ IMF, 2024, p. 18).

تؤكد النتائج وجود علاقة وثيقة بين التوسع النقدي واتساع فجوة سعر الصرف في العراق، حيث يؤدي النمو المفرط في عرض النقود—خصوصًا خلال فترات الصدمات—إلى زيادة الضغط على السوق الموازي، في حين يسهم ضبط السيولة وتحسين أدوات السياسة النقدية في تقليص الفجوة السعرية (Mishkin, 2019, p. 312).

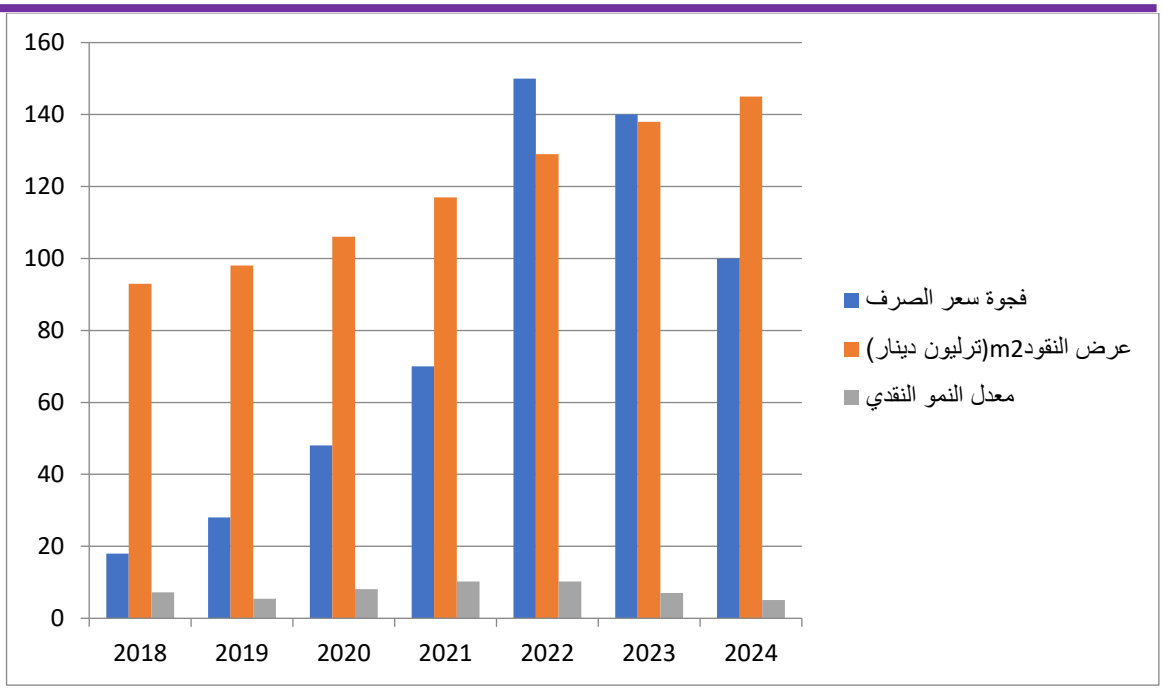
الجدول رقم (4)

فجوة سعر الصرف وعرض النقود في العراق

ت	السنة	فجوة سعر الصرف	عرض النقودm2(ترليون دينار)	معدل النمو النقدي
.1	2018	18	93	7.2
.2	2019	28	98	5.4
.3	2020	48	106	8.1
.4	2021	70	117	10.2
.5	2022	150	129	10.2
.6	2023	140	138	7.0
.7	2024	100	145	5.1

المصدر: البنك المركزي العراق، النشرات الاحصائية السنوية.

شكل رقم (4) فجوة سعر الصرف وعرض النقود في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(4)

نلاحظ من خلال جدول (5) وبالتحديد في عام 2018، قد بلغت فجوة سعر الصرف 18 دينارًا، بالتزامن مع تحويلات خارجية قدرها 22 مليار دولار وفائض صافٍ في العملة الأجنبية بلغ 48 مليار دولار، ويعكس هذا الوضع حالة من الاستقرار النسبي في سوق الصرف، مدعومة بانتظام تدفقات الدولار النفطية ومرونة نافذة بيع العملة، مما ساهم في تقليص الضغوط على السوق الموازي (البنك المركزي العراقي، 2019، ص 41)، وفي عام 2019 ، ارتفعت فجوة سعر الصرف إلى 28 دينارًا رغم بقاء التحويلات الخارجية عند مستوى قريب (21 مليار دولار) وانخفاض الفائض إلى 45 مليار دولار، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تصاعد الطلب التحوطي على الدولار وتزايد عمليات الاكتناز، في ظل أجواء عدم اليقين الاقتصادي، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي (IMF, 2020, p. 26؛ البنك المركزي العراقي، 2020، ص 37)، اما عام 2020، سجلت فجوة سعر الصرف 48 دينارًا، مع تراجع التحويلات الخارجية إلى 18 مليار دولار وانخفاض الفائض الأجنبي إلى 36 مليار دولار، ويُفسَّر ذلك بتأثيرات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ما قلّص تدفقات العملة الأجنبية وأضعف قدرة البنك المركزي على التدخل الفعّال في السوق (وزارة المالية العراقية، 2021، ص 18؛ IMF, 2021, p. 33)، وفي عام 2021، اتسعت فجوة سعر الصرف إلى 70 دينارًا، رغم تحسن التحويلات الخارجية إلى 24 مليار دولار وارتفاع الفائض إلى 42 مليار دولار، ويعكس هذا التناقض ضعف انتقال أثر التحسن الخارجي إلى السوق المحلية، نتيجة استمرار المضاربات وتراجع الثقة بالدينار، إضافة إلى تراكم آثار الصدمات السابقة (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 49)، اما عام 2022 فقد بلغت فجوة سعر الصرف ذروتها عند 150 دينارًا، على الرغم من ارتفاع التحويلات الخارجية إلى 28 مليار دولار، إلا أن الفائض الأجنبي تراجع إلى 39 مليار دولار، نتيجة تشديد متطلبات الامتثال الدولي في التحويلات الخارجية، ولا سيما بعد اعتماد المنصات الرقابية الجديدة، ما أدى إلى تقييد العرض الفعلي للدولار في السوق المحلية (IMF, 2023, p. 44؛ البنك المركزي العراقي، 2023، ص 29)، وعند مطلع عام 2023، انخفضت فجوة سعر الصرف نسبيًا إلى 140 دينارًا، بالتزامن مع ارتفاع التحويلات الخارجية إلى 30 مليار دولار وتحسن الفائض الأجنبي إلى 41 مليار دولار، ويُعزى ذلك إلى توسع قاعدة المصارف الملتزمة بمعايير الامتثال، وتحسن إدارة التدفقات الدولارية، وإن بقيت الفجوة مرتفعة نسبيًا بسبب استمرار الطلب غير الرسمي (البنك المركزي العراقي، 2024، ص 34)، وأخيرا لافي عام 2024 فقد تراجعت فجوة سعر الصرف بشكل ملحوظ إلى 100 دينار، مع استمرار ارتفاع التحويلات الخارجية إلى 31 مليار دولار وزيادة الفائض الأجنبي إلى 44 مليار دولار، ويعكس هذا التحسن النسبي فاعلية السياسات النقدية والتنظيمية المتخذة لضبط سوق الصرف، إلى جانب تحسن قنوات التحويل الرسمية وتعزيز الاستقرار النقدي (وزارة المالية العراقية، 2024، ص 24؛ IMF, 2024, p. 19).

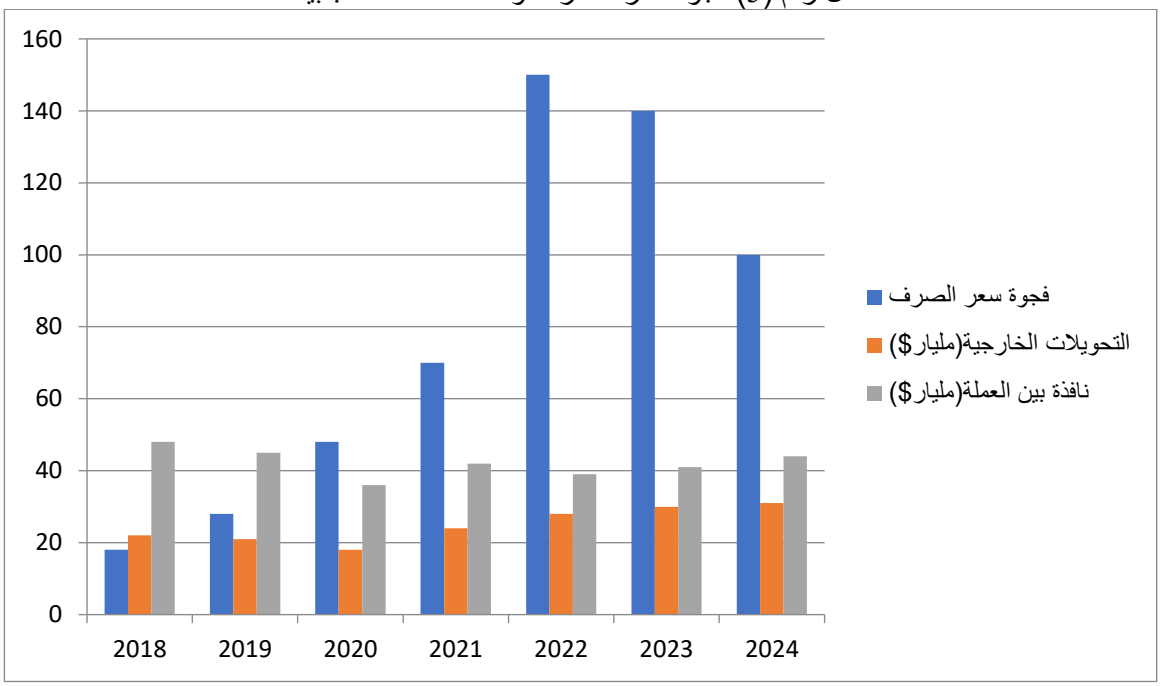
تُظهر بيانات الجدول (5) وجود علاقة عكسية واضحة بين صافي تدفقات العملة الأجنبية واتساع فجوة سعر الصرف في العراق، حيث يؤدي تراجع التحويلات والفوائض الأجنبية—خصوصًا في فترات الصدمات—إلى تصاعد الضغوط على السوق الموازي، بينما يسهم تحسن التدفقات الرسمية في تقليص الفجوة السعرية، وإن بشكل تدريجي (Krugman et al., 2018, p. 402).

الجدول رقم (5) فجوة سعر الصرف وتدفقات العملة الاجنبية

ت	السنة	فجوة سعر الصرف	التحويلات الخارجية($مليار)	نافذة بين العملة($مليار)
.1	2018	18	22	48
.2	2019	28	21	45
.3	2020	48	18	36
.4	2021	70	24	42
.5	2022	150	28	39
.6	2023	140	30	41
.7	2024	100	31	44

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقارير الامتثال المالي.

شكل رقم (5) فجوة سعر الصرف وتدفقات العملة الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(4)

المبحث الرابع: قياس وتحليل اثر فجوة سعر الصرف وتأثيراتها على السلوك الاقتصادي في العراق للمدة (2024-2018)

المطلب الاول: توصيف متغيرات النموذج القياسي

لبيان أثر فجوة سعر الصرف وتأثيراتها على السلوك الاقتصادي ، تم اختيار النموذج القياسي للمتغيرات المستخدمة والتي يمكن توصيفها على الشكل الاتي:

$$\mathbf{ERG = F(FR, IR, TB, FT)}$$

$$\boldsymbol{ERG = b_0 + b_1 FR + b_2 IR + b3TB + b4FT + Ui}$$

$$\Delta ERG = C + \lambda ERG_{t-1} + \beta_1 FR_{t-1} + \beta_2 IR_{t-1} + \beta_3 TB_{t-1} + \beta_4 FT_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_1 \Delta FR_{t-1}$$

$$+ \sum_{i=0}^{n} \alpha_2 \Delta IR_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_2 \Delta TB_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_2 \Delta FT_{t-1} + \mu_{t....}$$

اولا: المتغيرات التابعة

FR: الاحتياطات الاجنبية

IR: معدل التضخم

TB: الميزان التجاري

FT: التحويلات الخارجية

ثانياً: المتغيرات المستقلة

ERG: فجوة سعر الصرف

المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (ADF) ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي المقدر في العراق.

جدول (6) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root						
						At Level
		ERG	FR	IR	TB	FT
With Constant	t-Statistic	-1.3143	-0.6001	-1.4441	-1.5763	-0.4499
	Prob.	**0.6080**	**0.8548**	**0.5459**	**0.4806**	**0.8864**
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2524	-2.0718	-1.3642	-1.8636	-2.1045
	Prob.	**0.8782**	**0.5375**	**0.8485**	**0.6452**	**0.5204**
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0329	1.0708	-0.5902	-0.7549	1.0005
	Prob.	**0.6846**	**0.9213**	**0.4522**	**0.3799**	**0.9117**
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(ERG)	d(FR)	d(IR)	d(TB)	d(FT)
With Constant	t-Statistic	-5.0447	-5.2305	-4.9378	-4.8996	-5.1440
	Prob.	**0.0004**	**0.0002**	**0.0005**	**0.0006**	**0.0003**
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0859	-5.1392	-4.9200	-4.8567	-5.1372
	Prob.	**0.0019**	**0.0017**	**0.0028**	**0.0032**	**0.0017**
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0000	-5.0000	-5.0000	-5.0000	-5.0000
	Prob.	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
		***	***	***	***	***
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

يوضح جدول (6) اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات، أذ ان السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة (FR-IR-TB-FT) كانت غير مستقرة عند المستوى في جميع الاحتمالات سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه، والسلسلة الزمنية للمتغير التابع (ERG) كانت غير مستقرة عنده المستوى في جميع الاحتمالات، لذا تم اجراء الاختبار لها بعد اخذ الفرق الاول (First- difference)، أذ اصبحت السلسة الزمنية للمتغيرات المستقلة (FR-IR-TB-FT) مستقرة عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع او قاطع واتجاه وبدون قاطع واتجاه عام، والسلسلة الزمنية للمتغير التابع(ERG) اصبحت مستقرة عنده المستوى في جميع الاحتمالات عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع او قاطع واتجاه وبدون قاطع واتجاه عام وهي متكاملة من الدرجة (1) I.

المطلب الثالث: تقدير نموذج (ARDL) لدالة فجوة سعر الصرف

جدول (7) تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) في العراق لدالة فجوة سعر الصرف

Dependent Variable: ERG				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): FR FT IR TB				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ERG(-1)	0.696794	0.174105	4.002155	0.0008
FR	3.721113	0.355388	10.47056	0.0000

FR(-1)	-2.428111	0.793898	-3.058467	0.0068
FT	-11.61660	1.883616	-6.167181	0.0000
FT(-1)	6.621473	2.779654	2.382121	0.0285
IR	11.76274	1.924884	6.110881	0.0000
IR(-1)	-7.233049	2.949598	-2.452215	0.0246
TB	0.191466	0.146104	1.310479	0.2065
C	29.10009	16.40847	1.773480	0.0931
R-squared	0.987311	Mean dependent var		81.40741
Adjusted R-squared	0.981671	S.D. dependent var		48.98607
S.E. of regression	6.631918	Akaike info criterion		6.882867
Sum squared resid	791.6820	Schwarz criterion		7.314812
Log likelihood	-83.91870	Hannan-Quinn criter.		7.011307
F-statistic	175.0670	Durbin-Watson stat		1.978640
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

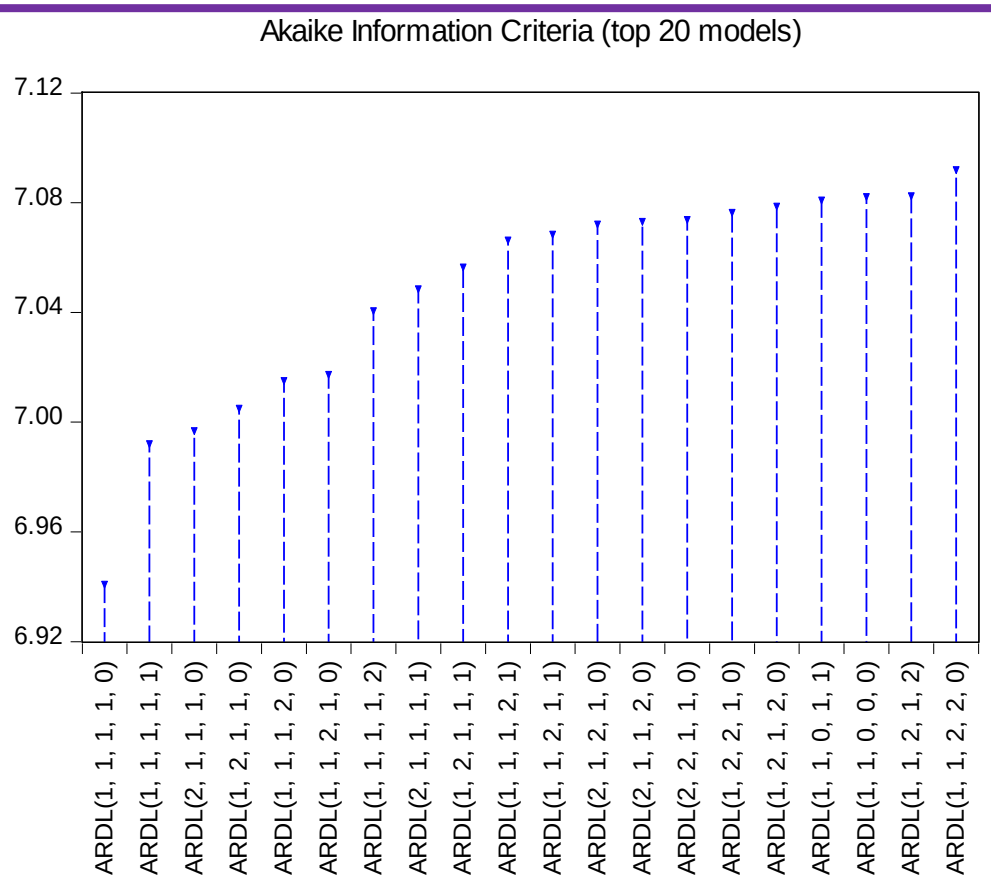
بعد اختبار استقرارية المتغيرات ، تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة فجوة سعر الصرف، وبعد اجراء تقدير الانموذج تم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (7) ان قيمة (R2=0.987311) مما يعني ان المتغيرات المستقلة في الأنموذج (FR-IR-TB-FT) قد فسرت التغيرات في المتغير التابع (ERG) بنسبة (98%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared =0.981671) ، كما سجلت قيمة F المحتسبة (175.0670) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob(F-statistic) وهوما يؤكد معنوية الأنموذج عند (5%)، وعليه نرفض فرضية العدم (H0 : b = 0)، ونقبل الفرضية البديلة (H1 : b ≠ 0).

اولاً: اختبار فترات الابطاء المثلى لدالة فجوة سعر الصرف

يتم اختبار فترات الابطاء استناداً الى معيار (AIC) وهو الذي يعطي أدنى فترات إبطاء وإن فترة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر هي (1,1,2,2,0) كما مبين في شكل (6).

شكل (6) فترات الابطاء المثلى لدالة فجوة سعر الصرف





الشكل: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

ثانياً: اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة فجوة سعر الصرف

يوضح جدول (8) اختبار الحدود لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، نقارن مع الحدود العليا والدنيا عند مستوى معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، إذ تتضح ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (8.179174) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند المستوى (1%)، لذلك نرفض فرضـــية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ونقبل الفرضـــية البديلة (H1)، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (8) اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق لدالة فجوة سعر الصرف

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	791741.8	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10).

ثالثاً: اختبار المشاكل القياسية للأنموذج المقدر لدالة فجوة سعر الصرف

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

للتحقق من ان الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي نقوم باختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، يوضح جدول (9) اختبار الارتباط التسلسلي، إذ ان القيم الاحتمالية لكل من (F) المحتسبة و (Chi – square) اكبر من (5%)، لذلك نرفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ونقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي.

جدول (9) اختبار الارتباط الذاتي في العراق لدالة فجوة سعر الصرف

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.100957	Prob. F(2,16)	0.9045
Obs*R-squared	0.336484	Prob. Chi-Square(2)	0.8451

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

ب- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

للتحقق من الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة عدم تجانس التباين نقوم بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: (Harvey)، إذ ان القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi –square)، اكبر من (5%)، أي ان تباين الأخطاء متجانس، لذلك نرفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ونقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين مما يشير الى ان تباينات الاخطاء في النموذج متجانسة، وكما موضح في جدول (10).

جدول (10) اختبار عدم تجانس التباين للأنموذج المقدر في العراق لدالة فجوة سعر الصرف

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	15.86128	Prob. F(8,18)	00620.
Obs*R-squared	23.64574	Prob. Chi-Square(8)	26580.
Scaled explained SS	43.97070	Prob. Chi-Square(8)	82310.

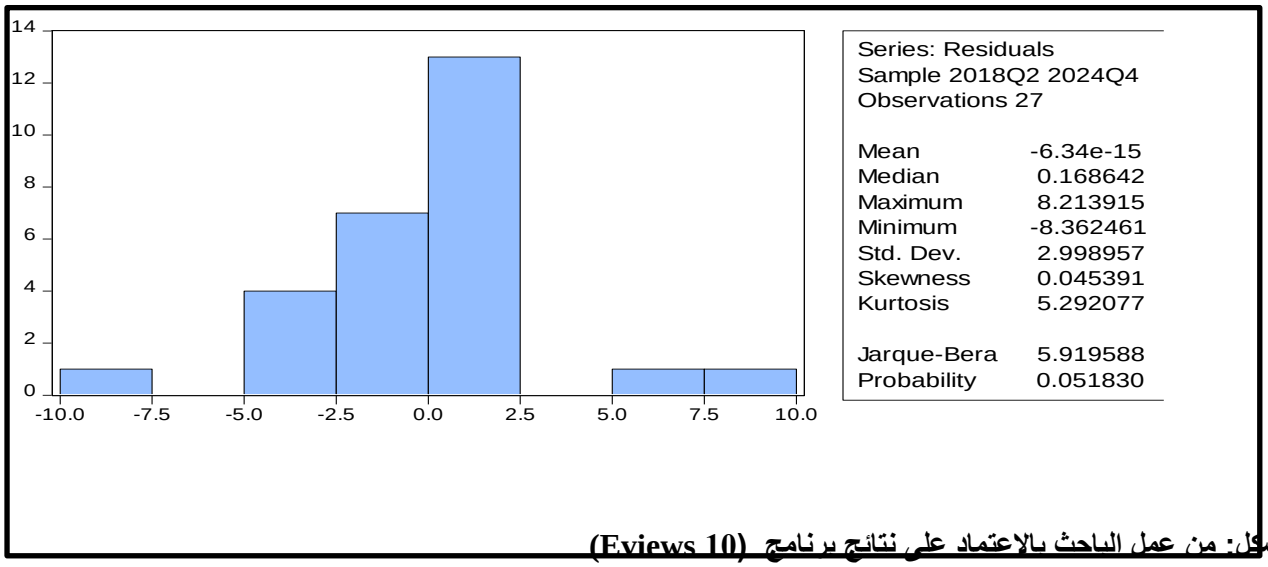
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

رابعاً: اختبار جودة الانموذج لدالة فجوة سعر الصرف

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):

يوضح شكل (7) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أذ ان قيمة الاحتمال البالغة (0.051830) لـ Jarque-Bera أكبر من مستوى (5%)، وهذا يدل على ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية اي ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (7) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) في العراق لدالة فجوة سعر الصرف

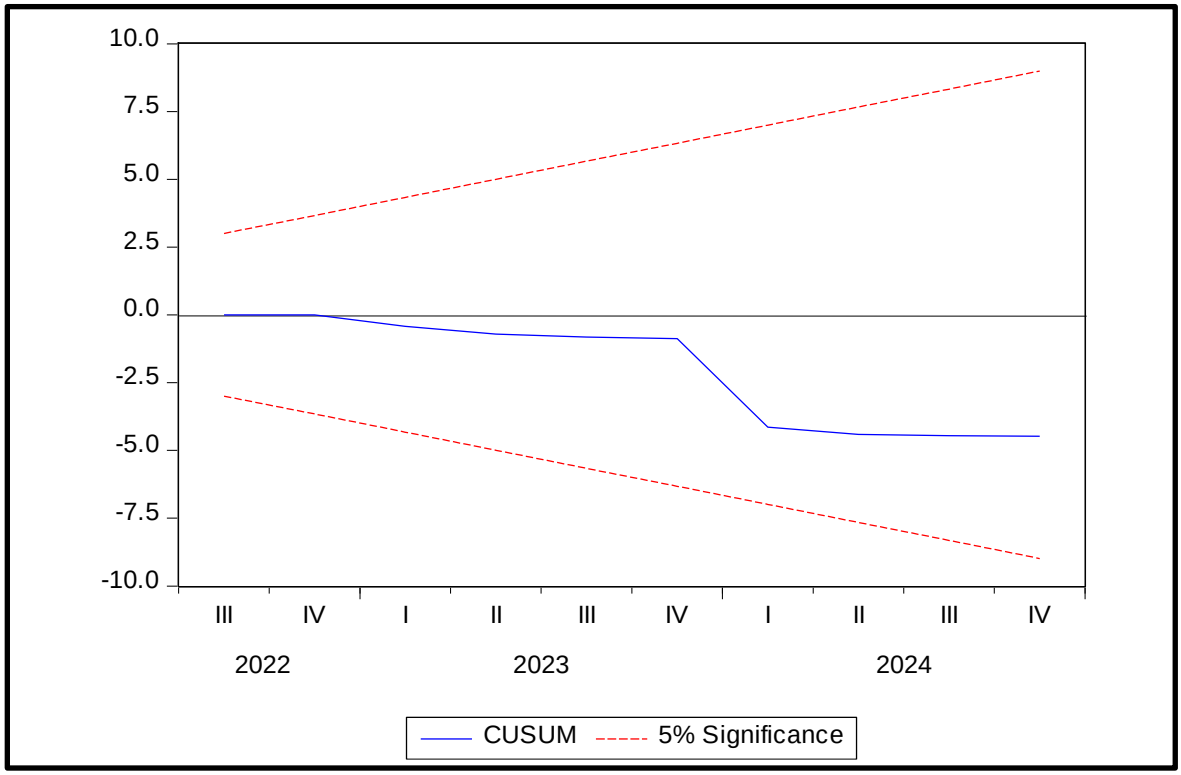


الشكل: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

ب- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الانموذج المقدر لدالة فجوة سعر الصرف:

يهدف هذا الاختبار لفحص استقرار المعلمات المقدرة للنموذج الاقتصادي عبر الزمن، من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، أذ يستخدم لمعرفة استقرار المعالم المقدرة عند مستوى معنوية (5%) للتأكد من البيانات المستخدمة في الانموذج لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، كما موضح في شكل (8) ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل منطقة الحدود الحرجة ولا توجد حالة تجاوز (الحد الأعلى والحد الأدنى) فان ذلك يشير الى استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%) وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية.

شكل (8) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الأنموذج المقدر في العراق لدالة فجوة سعر الصرف



الشكل: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

خامساً: اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة فجوة سعر الصرف

1- الاجل القصير: يوضح جدول (11) تحليل نتائج انحدار ومعلمة تصحيح الخطأ (EMC) لدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المستقلة (FR-IR-TB-FT) والمتغير التابع فجوة سعر الصرف (ERG)، اذ ان المتغير المستقل D(FR) ذو معامل موجب (3.72) ومهم إحصائياً(Prob=0.000) يشير إلى أنه في المدى القصير هناك علاقة إيجابية ذات دلالة بين تغيرات الاحتياطات الأجنبية والعوامل الأخرى في النموذج. أي أن التحسن في المتغيرات المستقلة في هذا النموذج عادة ما تكون FT أو IRأو متغيرات أخرى غير مذكورة) يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية، والمتغير المستقل D(FT) ذو معامل سلبي كبير (-11.62) ومهم إحصائياً يشير إلى أن زيادة التحويلات الخارجية في المدى القصير ترتبط بانخفاض في المتغير التابع فجوة سعر الصرف، قد يعكس ذلك أن التحويلات تُستخدم لتمويل العجز أو تخفيف الضغط على الاحتياطيات، مما يقلل من الحاجة لتراكمها فورياً، والمتغير المستقل D(IR) ذو معامل موجب كبير (11.76) ومهم إحصائياً.

يدل على أن ارتفاع معدل التضخم في المدى القصير يرتبط بزيادة في المتغير التابع (ERG)، فقد يعكس ذلك تأثير ارتفاع الأسعار على قيمة الاحتياطيات المقومة بالعملة المحلية، أو قد يعكس سياسات نقدية توسعية ترفع التضخم وتزيد الاحتياطيات عبر قنوات أخرى.

اما تفسير معامل تصحيح الخطأ ((-1) ContEq) بلغت قيمتها (-0.303206) وهي ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى (1%)، وهذا يشير إلى وجود آلية تصحيح نحو التوازن الطويل الأجل. والقيمة (-0.30) تعني أن حوالي 30% من اختلال التوازن في الفترة السابقة يتم تصحيحه في الفترة الحالية حيث ان الاشارة السالب تؤكد وجود تصحيح للانحرافات، مما يشير إلى أن العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات مستقرة، وأي انحراف عنها يُصحح بسرعة معتدلة (30%) في التالية.

جدول(11) نتائج أنموذج تصحيح الخطاء في الاجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FR)	3.721113	0.278259	13.37283	0.0000
D(FT)	-11.61660	1.450856	-8.006720	0.0000
D(IR)	11.76274	1.479278	7.951677	0.0000
CointEq(-1)*	-0.303206	0.116788	-2.596216	0.0182

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

ب- الاجل الطويل: يوضح جدول (12) تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل نلاحظ ان المتغير المستقل الاحتياطات الأجنبية (FR) له تأثير ايجابي ومعنوي عند مستوى (1%) على المتغير التابع فجوة سعر الصرف المتغير أذ بلغت قيمة المعامل (4.264434)،مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة بين الاحتياطات الأجنبية وفجوة سعر الصرف (ERG)في الأجل الطويل. أي أن زيادة الاحتياطات الأجنبية ترتبط بارتفاع فجوة سعر الصرف (ربما تعني زيادة في قيمة العملة المحلية أو ضغط نحو تخفيض الفجوة)، والمتغير المستقل التحويلات الخارجية (FT) اذ بلغت قيمة المعامل (-16.474) مما يدل على أن زيادة التحويلات الخارجية تؤدي إلى انخفاض فجوة سعر الصرف في الأجل الطويل. التحويلات عادة ما تزيد من عرض العملة الأجنبية في السوق، مما يقلل من ضغط انخفاض سعر الصرف أو يخفف من فجوة التقييم الزائد، والمتغير المستقل معدل التضخم (IR) ذات معامل موجب (14.939) مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التضخم وفجوة سعر الصرف ان ارتفاع التضخم عادة ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، وبالتالي يزيد الفجوة في سعر الصرف (إذا كانت الفجوة تعبر عن فرق بين السعر الرسمي والسوقي)، والمتغير المستقل الميزان التجاري (TB) ذات معامل موجب بلغت قيمته (0.631473) وهذا يعني أن تأثير الميزان التجاري على فجوة سعر الصرف في الأجل الطويل غير ذي دلالة إحصائية، رغم اتجاهه الإيجابي (تحسن الميزان التجاري قد يرتبط بتحسن سعر الصرف)، والثابت:(C) بلغت قيمة المعامل (95.975) وهذا يشير إلى أن الأجزاء الأخرى غير المفسرة في النموذج (العوامل الثابتة) لا تأثير لها ذو دلالة، اما معادلة التوازن طويل الأجل (EC) تشير إلى أن أي انحراف عن التوازن الطويل بين فجوة سعر الصرف (ERG) والمتغيرات المستقلة سيصحح بمرور الوقت.

جدول(12) نتائج أنموذج تصحيح الخطاء في الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FR	4.264434	0.819729	5.202251	0.0001
FT	-16.47438	5.074929	-3.246228	0.0045
IR	14.93932	3.434066	4.350329	0.0004
TB	0.631473	0.513547	1.229631	0.2347
C	95.97473	56.74800	1.691244	0.1080
EC = ERG - (4.2644*FR -16.4744*FT + 14.9393*IR + 0.6315*TB + 95.9747)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج التحليل أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق خلال المدة 2018–2024 ظلت قائمة ومتقلبة، رغم تدخلات البنك المركزي، مما يعكس وجود اختلالات هيكلية في سوق الصرف الأجنبي لا يمكن معالجتها بإجراءات نقدية ظرفية فقط.

2- تبيّن أن تعديل سعر الصرف الرسمي لوحده لم يكن كافيًا لاحتواء الفجوة، إذ استمرت السوق الموازية بالنشاط نتيجة ضعف القنوات المصرفية الرسمية وعدم مرونتها في تلبية الطلب الحقيقي على العملة الأجنبية.

3- كشفت البيانات عن علاقة وثيقة بين اتساع فجوة سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، ولا سيما في السنوات التي شهدت صدمات خارجية كجائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط، مما يؤكد انتقال أثر سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار.

4- أظهرت النتائج أن الاحتياطيات الأجنبية لعبت دورًا مهمًا في تخفيف حدة الفجوة، إلا أن فعاليتها كانت محدودة في ظل القيود التنظيمية والإجرائية المفروضة على التحويلات الخارجية.

5- بيّن التحليل أن الميزان التجاري النفطي، رغم تحقيقه فوائض في بعض السنوات، لم ينعكس تلقائيًا على استقرار سعر الصرف، بسبب الاعتماد الريعي على النفط وضعف التنويع الاقتصادي.
6- أثبتت الدراسة أن الطلب غير المنتج (التحوطي والمضاربي) على الدولار كان من العوامل الرئيسة في استمرار نشاط السوق الموازية، خاصة في فترات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.
7- خلص البحث إلى أن اختلال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية أسهم في تعميق مشكلة فجوة سعر الصرف، وأضعف قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار المستدام.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة تعزيز كفاءة ومرونة النظام المصرفي العراقي من خلال توسيع الشمول المالي، وتطوير أدوات الدفع الإلكتروني، بما يسهم في تقليص التعاملات النقدية غير الرسمية.
2- إعادة تنظيم نافذة بيع العملة الأجنبية بما يحقق الشفافية والعدالة في التخصيص، مع تقليل القيود الإدارية التي تعيق انسيابية الطلب الحقيقي على الدولار.
3- أهمية تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ولا سيما في ما يتعلق بإدارة الإنفاق العام والعجز المالي، لتقليل الضغوط التضخمية على سعر الصرف.
4- العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط، بما يساهم في خلق مصادر مستدامة للعملة الأجنبية ويحد من هشاشة سوق الصرف.
5- تبني سياسات واضحة للحد من الطلب المضاربي والتحوطي على العملة الأجنبية عبر تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وتحقيق الاستقرار الكلي.
6- تحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية وربط استخدامها باستراتيجية واضحة تستهدف استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط والطويل، وليس فقط التدخل قصير الأجل.
7- دعم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية في القطاع المالي، بما يعزز الامتثال المصرفي دون الإضرار بالنشاط التجاري المشروع.
8- إجراء دراسات قياسية مستقبلية لقياس الأثر الديناميكي لمتغيرات مثل عرض النقود، الإنفاق العام، وأسعار النفط على فجوة سعر الصرف، بما يدعم صنع القرار الاقتصادي على أسس علمية.

المصادر

1) المصادر العربية:

1- عبد الله، محمد علي. (2017). السياسة النقدية وأسعار الصرف في الاقتصادات النامية. القاهرة: دار الفكر العربي.
2- البنك المركزي العراقي. (2018). التقرير السنوي. بغداد.
3- البنك المركزي العراقي. (2021). التقرير السنوي. بغداد.
4- البنك المركزي العراقي. (2023). التقرير السنوي. بغداد.
5- صندوق النقد الدولي (IMF). (2019). Iraq: Article IV Consultation. Washington D.C.
6- صندوق النقد الدولي (IMF). (2022). Iraq Country Report. Washington D.C.
7- البنك الدولي. (2020) .Iraq Economic Monitor. Washington D.C
8- وزارة التخطيط العراقية. (2024). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد.
9- البنك المركزي العراقي. (2018–2024). التقارير السنوية. بغداد.
10- وزارة التخطيط العراقية. (2020). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد.
11- وزارة النفط العراقية. (2018–2024). التقارير الإحصائية السنوية. بغداد.
12- البنك المركزي العراقي. (2021). التقرير السنوي. بغداد.
13- البنك المركزي العراقي. (2019–2024). النشرات الإحصائية السنوية. بغداد
14- وزارة المالية العراقية. (2019–2024). الحسابات الختامية والموازنات العامة. بغداد.
15- البنك المركزي العراقي. (2019–2024). تقارير الامتثال المالي والنشرات الإحصائية السنوية. بغداد.
16- وزارة المالية العراقية. (2021–2024). الحسابات الختامية والموازنات العامة. بغداد.

2) المصادر الأجنبية:

1. Blanchard, O. (2021). Macroeconomics (8th ed.). New York: Pearson.
2. IMF. (2022). Exchange Rate Arrangements and Economic Stability. Washington D.C.

3. Jhingan, M. L. (2016). International Economics (8th ed.). Delhi: Vrinda Publications.
4. Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (10th ed.). Pearson.
5. Mankiw, N. G. (2020). Macroeconomics (10th ed.). New York: Worth Publishers.
6. Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets (12th ed.). Pearson.
7. Salvatore, D. (2017). International Economics (12th ed.). Wiley.
8. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development (13th ed.). Pearson.
9. International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq: Article IV Consultation Report. Washington D.C
10. World Bank. (2024). World Development Indicators. Washington D.C.
11. Mishkin, F. S. (2019) The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson Education.
12. International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq: Article IV Consultation Report. Washington D.C**.**
13. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2020). Annual Statistical Buletin. Vienna.
14. World Bank. (2024). World Development Indicators. Washington D.C.
15. International Monetary Fund (IMF). (2020–2024). Iraq Article IV Consultation Reports. Washington, D.C.
16. Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson Education.
17. International Monetary Fund (IMF). (2020–2024). Iraq Article IV Consultation Reports. Washington, D.C.
18. Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). International Economics: Theory and Policy. Pearson Education.